جامعة طنطا

كلية الحقوق

بحث بعنوان

مدى تأثير وسائل الإعلام الحديثة على شرعية السلطة

– دراسة حالة مصر

مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع المقام

تحت عنوان

"القانون والاعلام "

والمقام في الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠١٧م بكلية الحقوق – جامعة طنطا

إعداد الباحث

عمر عبد العزيز موسى الدبور

باحث دكتوراه في القانون الدستوري – جامعه المنوفية

mail: Omar.dabor13@gmail.com

ت: ٠١٠٢٧٥٩٥٣٣٣

Abstract

It is essential to identify the concepts of public opinion and the legitimacy of power and the modern media for through define the concept of public opinion shows us how the contribution of individuals defining in the evaluation of the actions of the rulers and their acceptance by the people. One of the most important means of public opinion is the modern media, like satellite channels, Internet and mobile phone through with individuals can express their views about how to exercise power. The modern media have contributed in enabling individuals express their views and criticism of the work of the rulers essily and with lower costs and these contributed means in the formation of popular protests, and sits in, and revolutions that toppled the rulers of illegal , also used the political parties and civil society institutions such means in the formation of public opinion and the delivery of voice for individuals and through it showed its assessment of the work of the referees and the legality of their actions .And we have focused through this research on the effectiveness of the use of new media in the Arab countries in particular, given the nature of the stage taking place in these countries calls for freedom of expression and to change Systems despotic political , which has lost its legitimacy will show how to use the people in the Arab world these modern means and how it affected including the events of this change.

ملخص البحث

لابد لنا من تحديد مفاهيم الرأي العام وشرعية السلطة ووسائل الإعلام الحديثة فمن خلال تحديد مفهوم الرأي العام يتبين لنا كيفية مساهمة الأفراد في تقييم تصرفات الحكام ومدى قبولها من قبل الأفراد ومن أهم الوسائل التي يتكون من خلالها الرأي العام هي وسائل الإعلام الحديثة من فضائيات وانترنيت وهاتف محمول يساهم من خلالها الأفراد في التعبير عن أرائهم في كيفية ممارسة السلطة .

فلقد ساهمت وسائل الأعلام الحديثة في تمكين الأفراد بسهولة وبكلفة قليلة من التعبير عن أرائهم وانتقادهم لعمل الحكام وساهمت هذه الوسائل في تكوين الاحتجاجات الشعبية والاعتصام والثورات التي أطاحت بالحكام غير

الشرعيين ، كما استخدمت الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل في تكوين الرأي العام وإيصال صوتها للأفراد ومن خلالها بينت تقييمها لعمل الحكام ومدى شرعية تصرفاتهم . وقد ركزنا من خلال هذا البحث على فاعلية استخدام وسائل الأعلام الحديثة في البلدان العربية بشكل خاص نظرا لطبيعة المرحلة التي تشهدها هذه البلدان من دعوات إلى حرية التعبير والى تغيير للأنظمة السياسية المستبدة والتي فقدت شرعيتها وسوف نبين كيف استخدم الأفراد في العالم العربي هذه الوسائل الحديثة وكيف أثرت فيهم لأحداث هذا التغيير المنشود .

المقدمة

إن وجود الأفراد في داخل المجتمع فرضته الطبيعة الاجتماعية للأفراد فالإنسان بطبيعته اجتماعي ولا يستطيع العيش خارج المجتمع وضرورة عيش الإنسان في داخل المجتمع قد يترتب عليه حصول خلافات بين الأفراد ومنازعات ولا يمكن حل هذه المنازعات إلا من خلال قوة قادرة على فرض إرادتها على جميع من يوجد داخل المجتمع وهذه القوة هي سلطة الحكام ، إذا الأصل أن السلطة مصدرها المجتمع وهي موجودة في الأصل لاستمرارية حياة الأفراد في داخل المجتمع وعلى هذا الأساس فإن السلطة في ممارستها يجب أن تكون في مصلحة الأفراد وهذا ما يعرف بشرعية السلطة أي أن الحكام يجب أن يمارسوا السلطة ويجب أن تحظى ممارستها للسلطة برضا المحكومين وإلا فقد الحكام شرعيتهم في نظر الأفراد مما يفسح المجال أمام الأفراد لتغييرهم ، وهناك عدة وسائل يستطيع من خلالها الأفراد أجبار الحكام على احترام الشرعية ومن أهم هذه الوسائل الرأي العام .

هنالك عدة ضمانات لمراقبة سلطة الحكام وإجبارهم على احترام الشرعية وتلبية احتياجات الأفراد مثل الانتخابات حيث يستطيع الأفراد تغيير الحكام الذين لا يلبون مطالبهم ولكن الانتخابات تحتاج إلى وقت وتنظيم وقد لا تخلو من تأثير للحكام عليها ، كذلك هنالك الرقابة البرلمانية التي يمارسها البرلمان على عمل الحكام وهنالك الرقابة القضائية ...الخ ، ولكن الرأي العام يعتبر من أفضل الضمانات لحماية الشرعية وإجبار الحكام على تلبية مطالب الأفراد لأنه يسمح للأفراد بشكل مباشر في التعبير عن أفكارهم فهو حصيلة أراء الأفراد حول قضية معينة وبقدر تعلق الأمر بالسلطة فإن الرأي العام هو الذي يتمثل في مجموع أراء الأفراد حول مدي استجابة الحكام لمطالبهم وإجبارهم على تحقيقها لان السلطة إذا لم تستجب لهم سوف تفقد شرعيتها ويكون مصيرها الزوال والسقوط لأنه لا يبقي أمام الأفراد بعد فقدان السلطة لشرعيتها إلا تغييرها بكافة الوسائل ومنها القيام بالثورة لتغيير الحكام لأنهم فقدوا شرعيتهم .

وعلى هذا الأساس ولما يتمتع به الرأي العام من هذه الأهمية فهو يعتبر من أهم الضمانات التي تحمي الشرعية ومن خلال وسائله المتعددة وفي مقدمتها وسائل الإعلام لأنها المعبرة بشكل مباشر عن أراء الأفراد في جميع القضايا ومنها القضايا السياسية وفي مقدمتها قضية الشرعية لذا فينبغي التعرف أولا على فكرة الشرعية ومن ثم بيان التطور الحاصل في الوسائل المؤثرة في الرأي العام لكي يتبن لنا فاعلية هذه الوسائل المستخدمة من الأفراد في تقدير مدي شرعية السلطة ومن قبل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر من مكونات الرأي العام الضامن لشرعية السلطة.

لم تعد وسائل الإعلام في يومنا هذا مجرد مصدر للأخبار أو أداة للترفيه ، بل أنها أضحت تساهم بشكل كبير في صياغة الآراء والقيم ، ويمكنها أن ترفع من حساسية مختلف فئات الشعب تجاه مواضيع معينة ، كما يمكنها تعبئة الرأي العام في اتجاه هي تريده بالذات ، وخصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالشباب الذي يستمد معلوماته بشكل أكبر من الانترنت ، ومن القنوات الفضائية ، ويعتمد عليها في تكوين مواقفه السياسية . ويمثل الإنترنت أيضا المنبر الذي يعبر خلاله الشباب عن أنفسهم، خاصة في الدول التي تعاني من قمع الحريات. فهناك يمكن للشباب الحديث بلا رقابة ، وبلا وسيط الاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على كل جديد ، فيشعر المستخدم عندئذ بمشاركته الإيجابية في الحدث الإعلامي .وربما ليست السلطة الإعلامية أمراً جديداً ، بيد أن شبكة الاتصال الواسعة اليوم ، جعلت العالم مفتوحاً وبلا حدود في تناقل المعلومات ([1]).

لذلك أثرنا أن نبحث هذا الموضوع في ثلاثة مباحث : في المبحث الأول نتعرف على مفاهيم الرأي العام وشرعية السلطة ووسائل الأعلام الحديثة فمن خلال تحديد مفهوم الرأي العام يتبين لنا كيفية مساهمة الأفراد في تقييم تصرفات الحكام ومدي قبولها من قبل الأفراد ومن أهم الوسائل التي يتكون من خلالها الرأي العام هي وسائل الأعلام الحديثة من فضائيات وانترنيت وهاتف محمول يساهم من خلالها الأفراد في التعبير عن أرائهم في كيفية ممارسة السلطة.

وفي المبحث الثاني نتعرف على أثر وسائل الأعلام الحديثة في تكوين الرأي العام ففي البداية لابد لنا من التعرف على كيفية تكوين الرأي العام فهنالك عدة وسائل تساهم في تكوين الرأي العام منها الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني ولكن وبقدر تعلق الأمر بالبحث فقد ركزنا على وسائل الإعلام باعتبارها من الوسائل المهمة في تكوين الرأي العام وبينا التطور الحاصل في هذه الوسائل وكيف انعكس على الرأي العام مما دعا البعض إلى اقتراح ما يعرف بالرأي العام الالكتروني من خلال اعتماد وسائل الأعلام الحديثة في تكوين الرأي العام المؤثر في السلطة .

[1] سمر كرم ، وسائل الإعلام الحديثة : وسيلة تفاهم أم عقبة أمام حوار جاد ، مقال منشور على الانترنيت على الموقع : www.DW2011.com

أما المبحث الثالث فقد بينا فاعلية استخدام الإفراد لوسائل الإعلام الحديثة في التعبير عن رأيهم في عمل الحكام ومدي استجابة الحكام لمطالب الإفراد وبينا كيف ساهمت وسائل الإعلام الحديثة في تمكين الإفراد بسهولة وبكلفة قليلة من التعبير عن أرائهم وانتقادهم لعمل الحكام وكيف ساهمت هذه الوسائل في تكوين الاحتجاجات الشعبية والاعتصام والثورات التي أطاحت بالحكام غير الشرعيين ، كما بينا من خلال هذا المبحث كيف استخدمت الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل في تكوين الرأي العام وإيصال صوتها للأفراد ومن خلالها بينت تقييمها لعمل الحكام ومدي شرعية تصرفاتهم . ولقد ركزنا من خلال هذا البحث على فاعلية استخدام وسائل الأعلام الحديثة في البلدان العربية بشكل خاص نظراً لطبيعة المرحلة التي تشهدها هذه البلدان من دعوات إلى حرية التعبير وإلى تغيير للأنظمة السياسية المستبدة والتي فقدت شرعيتها وسوف نبين كيف استخدم الإفراد في العالم العربي هذه الوسائل الحديثة وكيف أثرت فيهم لأحداث هذا التغيير المنشود .

الباحث

عمر عبد العزيز موسى الدبور

المبحث الأول

مفهوم وسائل الأعلام الحديثة والرأي العام وشرعية السلطة

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على مفهوم وسائل الأعلام الحديثة ومفهوم الرأي العام ومن ثم نتعرف على مفهوم شرعية السلطة وذلك في ثلاث مطالب وكما يلي :

المطلب الأول : تعريف وسائل الأعلام الحديثة .

المطلب الثاني : تعريف الرأي العام وأنواعه .

المطلب الثالث : مفهوم الشرعية .

المطلب الأول : تعريف وسائل الأعلام

يعرف عصرنا الحالي بأنه عصر الثورة العلمية والتكنولوجية فإنه أيضا عصر وسائل الاتصال الحديثة أو عصر الإعلام فقد تعددت هذه الوسائل وتقدمت أساليبها وتقنياتها وصارت تعتمد على أدق المستحدثات العلمية وأكثرها تعقيداً ، فلقد شهدت وسائل الإعلام عدة تطورات وابتكارات بدءاً بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالهاتف والنصوص المتلفزة وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف الضوئية .

إن هذه التطورات فرضت تحديات على وسائل الإعلام التقليدية فالصحافة مثلاً كوسيلة إعلام مكتوبة أصبحت تواجه تحدياً يتمثل فيما يعرف بالصحافة الالكترونية أو صحافة الانترنيت كذلك الأمر بالنسبة للراديو في ظل وجود الراديو الرقمي كما لم يكن التلفزيون بعيداً عن هذه التطورات حيث تغيرت وظائف التلفزيون وتغير أداؤه واقتصادياته بعد إن تغيرت طبيعة الجمهور ذاته من متلقي سلبي إلى مشارك فعال وفي الحقيقة إن كل وسائل الاتصال الحديثة تعتمد وبشكل كبير على الاتصال من خلال الأقمار الصناعية لذا أن التطور في وسائل الإعلام الحديثة اعتمد على التطور في الأقمار الصناعية . فهنا سوف نبينٌ في البداية الأقمار الصناعية ومزاياها وسلبياتها ثم نتعرف على باقي أجهزة الاتصال والأعلام .([٢])

[٢] د/ طارق سيد احمد الخليفة ، الإعلام في عصر المعلومات ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص٤٠.

أولا: الأقمار الصناعية : ويسمى بوسيلة الوسائل فهو ذو عدة وظائف مثل استلام الموجات الصاعدة من المحطات الأرضية ثم تغير ترددتها وإرسالها مرة أخرى إلى المحطات الأرضية وهو ذو عدة استعمالات أهمها : التلفزيون والراديو والاتصال الهاتفي والخدمات البريدية والالكترونية والمعلوماتية والخدمات التجارية وإدارة الإعمال والصناعات .

ثانياً : الهاتف النقال : ويسمى بالهاتف الخلوي أو الهاتف الجوال أو المحول وهو احد إشكال الاتصال ويعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة أبراج البث الموزعة ضمن مساحة معينة إن عدد مستخدمي هذه الأجهزة في العالم والعالم العربي يتزايد بشكل يومي ليحل محل أجهزة الاتصال الثابتة وهكذا أصبح للإنسان رفيقان ، كمبيوتر نقال Portable Computer ، وهاتف نقال Portable Phone الأول يحمل ملفاته وبرامجه ؛ والثاني هو نافذته التي يطل منها على العالم حيثما كان محققاً أقصى درجات الشفافية الجغرافية والمعلوماتية([٣]).

ثالثاً: الانترنت Internet : وهو يعنى الشبكة المترابطة ومن خدماتها : خدمة الويب ، البريد الإلكتروني (e-mail) مجموعة الإخبار (news groups) والدردشة – – – – – الخ . ويعتبر الانترنيت أهم وسيلة للاتصال وأحدثها لاقت إقبالا واسعاً أدى إلى ارتفاع مستخدميها.

رابعاً: الفضائيات: لقد كان للإمكانيات التقنية الجديدة التي حدثت في مجال الإنتاج التلفزيوني المردود الكبير في تطوير الإشكال والمضامينٌ البرمجية التلفزيونية. إن استخدام ما يعرف بخدمةS.N.G يمكن نقلها بسهولة إلى أي مكان في العالم وتتعامل تقنية هذه الخدمة مع الأقمار الصناعية بموجب ترددات بث واستقبال فضائي لنقل التغطيات الإخبارية والتحليلات السياسية وغيرها من تلك المتعلقة بالأحداث المهمة للبرامج التلفزيونية لتضيف خدمات إعلامية مهمة للقنوات الفضائية ويمكن تقسيم الفضائيات إلى :

١- فضائيات سياسية إخبارية: تستقطب مختلف الفئات العمرية وخصوصاً ما بعد سن ٣٥
٢- فضائيات الأطفال.
٣- الفضائيات الدينية .

وهي تعد الناطق الرسمي باسم الحكومات وتستقطب الفئات المهتمة كل حسب اختصاصه ([٤]).

---

[٣] شيماء الجوهري ، التطورات العالمية في تكنولوجيا الاتصال الحديثة وآثرها على الواقع الإعلامي المصري الراهن ، بحث منشور على الانترنيت على الموقع www.EI4EG.net

[٤] د/طارق سيد احمد الخليفة ، الإعلام المحلي في عصر المعلومات ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

خامساً : الصحافة الالكترونية : وتسمى بالصحافة الفورية أو الصحافة الرقمية وهي تلك التي يتم نشرها على شبكة الانترنيت وترتكز فكرة عمل الصحيفة على صنع المادة الصحفية على إحدى شبكات خدمات المعلومات وهي منشور دوري اليكتروني يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو موضوعات ذات طبيعة خاصة وتتم قراءتها من خلال جهاز كمبيوتر .

سادساً : راديو الانترنت : هو عبارة عن بث برامج الراديو عبر توصيلات الانترنيت فراديو الانترنيت يستخدم شبكة المعلومات الدولية كوسيلة للتوزيع على نطاق العالم من المتلقي في ابعد نقطة يستطيع استقبال برامجه (٥) إن هذا التطور في وسائل الأعلام ووسائل الاتصال يشمل في أمرين مهمينٌ هو إن هذه الوسائل أصبحت تنقل الحدث بسرعة وبسهولة إلى كل مكان من العالم بحيث أصبح ما يعرف بالقرية الصغيرة والأمر الثاني تتميز هذه الوسائل والتطورات العلمية الحاصلة فيها بأنها أتاحت للأفراد أمكانية المشاركة والتفاعل بحيث يستطيع أي شخص الاتصال من خلال هاتفه المحمول أو من خلال هذه الوسائل يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم السياسي وتقييم لعمل الحكام هنا .

المطلب الثاني : تعريف الرأي العام وأنواعه

تحديد مفهوم الرأي العام يقول (فلويد البورت) إن الرأي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسالة ما ، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحاله معينة أو شخص معينٌ أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافيه للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي أما (جيمس يانج) فيعرفه على الشكل التالي الرأي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته وذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها على أن يتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها العقل والمنطق وان يكون هذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة.

---

٥ د/طارق سيد احمد الخليفة ، الإعلام المحلي في عصر المعلومات ، المصدر السابق ، ص٥٦ ؛ انظر كذلك :
Simon j-HULME-The MODERN MEDIA-The impact on Forign POLICY.FORT LEAVEN WORTH KANSAS2001-P33.

كما وتناولت المؤلفات العربية ظاهرة الرأي العام فيعرفه د/كمال التهامي بأنه : الرأي السائد بينٌ أغلبية الشعب الواعي في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مساً مباشراً ([٦]) .

هذا وبعد أن تم إيراد التعريفات السابقة يمكننا التأكيد على حقيقة أساسيه مهمة عند تناول ظاهرة الرأي العام وهي إنها ظاهرة تتسم بالديناميكية والتحول بتحول الزمان والمكان وهي غير ثابتة وغير جامدة إلا أنها تتعلق بقضايا تثير الحوار والجدل والنقاش، ولذلك فهي لا تتناول القضايا الثابتة المتفق عليها كالعقائد والثوابت الفكرية والاجتماعية .

وهناك جملة من العوامل يمكن أن تساهم في تكوين الرأي العام وهي :

١- السمات الوراثية.

٢ - الانتماء الديني .

٣ - البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٤ - المميزات الذاتية للفرد والجماعة .

٥ - التقاليد والتطورات والموروثات الثقافية .

٦- وسائل الإعلام (الأداة الإعلامية) من تلفاز وراديو وصحيفة ومجلة.

وليس هناك ثمة شك من كل مصدر من المصادر المذكورة يختلف بحسب قوة ارتباط الفرد أو الجماعة بهذه المصادر ومدى تغلغلها في الروح الفردية والاجتماعية ومن هنا تختلف الأمم والمجتمعات في سمات الرأي السائد فيها وفي قوة تأثيره في حياتها وحركتها الاجتماعية([٧]).

ويمكن التمييز بينٌ أنواع الرأي العام وذلك كما يلي:

١- الرأي الشخصي : هو الرأي الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكير في موضوع معينٌ ويعبر عنه من وجهة نظره دون أن يخشى من الجهر به شيئاً.

---

[٦] د/ سناء محمد الجبور ، الإعلام والرأي العربي والعالمي ، دار أسامة للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص٣١ .

[٧] عاطف عدلي ، الاتصال والرأي العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥ .

٢- الرأي الخاص : هو الرأي الذي يحتفظ به الفرد لنفسه ولا يبوح به لغيره خشية تعريض نفسه للضرر ويظهر أثره في الرأي العام في حالة التصويت السري في الانتخابات .

٣- رأي الأغلبية : هو تجمع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعة الفعالة ذات التأثير بما يزيد عن ٥٠% .

٤- رأي الأقلية : يمثل ما يقل عن ٥٠ % من أعضاء الجماعة .

٥- الرأي العام الكامن : هو الرأي الذي لم يظهر بعد طرحه بوضوح وايجابية.

٦- الرأي العام المحلي : هو الذي يتحول إلى سلوك فعلي واقعي كأحداث تغير اجتماعي أو كما يحدث في إضراب أو ثورة .

٧- الرأي العام المستتر: هو الذي لا يفصح عنه ولا يعبر عنه نتيجة خوف الجماعة من عواقب التعبير لتعارضه مع الأوضاع الدستورية أو القانونية أو مع المعايير الاجتماعية المتعارف عليها .

٨- الرأي العام الصريح : هو الذي يعبر عنه صراحة في رأي الناس واتجاهاتهم ، ويعبر عنه جهراً في حرية دون خوف .

٩- الرأي العام الثابت نسبياً: هو الذي يتبع من العادات والتقاليد ويكون ثابتاً نسبياً بمعنى انه يستمر ولا يتغير إلا بعد وقت طويل.

وبعد استعراض هذه الأنواع من الرأي العام وكما أسلفنا ونتيجة للتغير الاجتماعي والتطور العلمي والتكنولوجي ظهر مفهوم جديد وهو ما أطلق عليه الرأي العام الالكتروني الذي سأتناوله في المبحث الثاني.

إن الرأي العام يعتبر أهم الضمانات التي تحمي الشرعية ومن خلال وسائله المتعددة وفي مقدمتها وسائل الإعلام لأنه المعبر بشكل مباشر عن أراء الأفراد في جميع القضايا ومنها القضايا السياسية وفي مقدمتها قضية الشرعية لذلك ينبغي التعرف أولاً على فكرة الشرعية ومن ثم بيان التطور الحاصل في الوسائل المؤثرة في الرأي العام لكي يتبينٌ لنا فاعلية هذه الوسائل المستخدمة مع الأفراد في تقدير مدى شرعية السلطة ومن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر من مكونات الرأي الضامن لشرعية السلطة .

المطب الثالث : مفهوم الشرعية

الشرعية : هي اعتقاد غالبية المجتمع السياسي في زمان معينٌ وفي مكان معينٌ حول الطريقة التي يجب أن تمارس من خلالها السلطة وكيفية انتقالها فالشرعية هي أولاً وقبل كل شيء معتقد أي إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها وإلا فقدت مبرر طاعتها ففي كل زمان ومكان

توجد فكرة (أو معتقد) تسلم بها الأكثرية من الأفراد حول مصدر السلطة في المجتمع وحول طريقة ممارسته وانتقال هذه السلطة وعليه فان السلطة تكون شرعية اذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته لها تتفق والرأي السائد في المجتمع حول هذه الأمور، وعلى هذا الأساس توجد شرعية ملكية أي ان السلطة لا تكون شرعية في نظر غالبية المواطنينٌ إلا إذا مارسها ملك([٨]) فاقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها هذا الاقتناع هو جوهر الشرعية ومغزاها لا تغني عنه كل أشكال السطوة والنفوذ فقد يقبل المواطن سلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أن من المقبول عنده والمناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم أن يجد إنها تتسق مع قيمه ومبادئه وأخلاقياته وأمانيه ذلك ليس لمنفعة شخصية مباشرة له أو لمعارضة فقد يكون هناك من يعارض السلطة وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها ولكن هذه أمور طبيعية بل وحتمية لا تنفي الشرعية طالما شعر المواطنون أن السلطة في توجها العام سلطة وطنيه منطقيه مع التاريخ الوطني ومخلصه في المجموع لإرادة الشعب وللقيم العامة التي تربط أبناء الوطن الواحد بعضهم ببعض([٩])

فالشرعية هي معيار مستمد من نظرة الرعية الى السلطة وليست مستمد من طريق وجود السلطة أو الأسلوب الذي سلكته للوصول إلى الحكم إنما هذه أشكال للسلطة وهي التي تحدد ما إذا كان موقع (القوة) أو موقع نفوذ والسلطة في كل زمان ومكان تحتاج إلى القوة لضبط حياة المجتمع ولكنها لا تكون شرعية إذا كانت تعتمد على القوة فقط إنما تكون شرعية إذا كان لدى الناس قوة النفوذ لا نفوذ القوة فمن غير هذه الرابطة المعتمد به بينٌ السلطة والرعية لا تكون هناك شرعية ([١٠]) .

إن فكرة الشرعية لا ترتبط بنظام سياسي معينٌ ولا شكل للحكم معينٌ وإنما هي ترتبط بشكل كبير برضا الشعب وتأييده ففي مصر مثلاً وبعد التغيير الذي حصل في ٢٠١١/١/١٥ تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد وهذه السلطة الفعلية المؤقتة يؤيدها الشعب لذا فإن الشرعية هي شرعية هذه السلطة الفعلية المؤقتة ولأجل زمني محدود ومقيد بتحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها وهي ضمان انتقال الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة بواسطة الشعب ([١١]) .

إن شرعية السلطة تعتبر من الأمور التي تقوم عليها سلطة الحكام بل أن استمرارية الحكام وبقائهم في السلطة يرتبط بمدى قبول المحكومينٌ عن أعمالهم وتصرفاتهم وعن كيفية وصولهم إلى السلطة فقد تغيرَّت فكرة الشرعية في الوقت

---

[٨] B-Wo,CIECH SADURSK_LAWS LEGITIMACY.ANDEMOCRACY-PUIS- OXFORD – JOURNAL OF LEGAL STUDIES- VOL-26-No-2(2060).PP.377-409.

[٩] احمد بهاء الدين ، شرعية السلطة في العالم العربي ، دار الشروق القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص١٥ .

[١٠] احمد بهاء الدين ، شرعية السلطة في العالم العربي ، المصدر نفسه ، ص١٣ .

[١١] د/ سمير تناغو ، شرعية السلطة العقلية المؤقتة ، مقال منشور على موقع الأهرام اليومي ، الرقم ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني www.AlaWamm-Net.Com

الحاضر فلم تعد مقتصرة على كيفية ممارسة الحكام للسلطة ومدى تحقيقهم لطموحات الأفراد ورغباتهم بل أن الأمر أصبح مرتبطا بكيفية وصول الحكام فأصبح وصول الحكام للسلطة عن طريق الوراثة أو عن طريق الانقلاب أمر غير شرعياً في نظر الأفراد فالانتخابات أصبحت هي الوسيلة الشرعية في انتقال السلطة بينٌ الحكام فمن خلال هذه الطريقة يستطيع الأفراد تغيير الحكام الذي لا يحققون مطالب الأفراد كما أن هذه الطريقة هي ضمان لعدم بقاء الحكام في السلطة لمدى غير محدد يتوارثونها من الأب إلى الابن.

لذا فإن شرعية السلطة بهذه الصورة تعتبر أمر مهم بالنسبة للأفراد لذلك لابد من وسيلة يعتمدون عليها لحماية الشرعية ويعتبر الرأي العام من أهم الضمانات التي يستطيع من خلالها الأفراد مراقبة عمل الحكام والحفاظ على الشرعية([١٢]) .

فالمشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنينٌ ودورهم في إطار النظام السياسي وتعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً أم عفوياً متواصلا أم متقطعاً سلمياً أم عنيفاً ، والمشاركة السياسية شكلاً من الممارسات السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي واليات عمله المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت لتأييد المساندة أو المعارضة ولكنها تستهدف تغير مخرجات النظام السياسي بالصور التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة المواطنينٌ دوراً وتأثيراً في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي وتتعدى أنماط المشاركة السياسية ولكن من أهم هذه الأنماط النشاط الانتخابي أو ممارسة الضغط على النظام السياسي، النشاط التنظيمي، العنف، الاتصال الفردي بالمسئولين ([١٣]) .

إذ أن المشاركة السياسية للأفراد تكون من خلال وسيله يستطيع من خلالها الأفراد التعبير عن رأيهم وأفكارهم فيما يتعلق بالسلطة وكيفية ممارستها وهذه الوسيلة هي الرأي العام ومن خلال وسائله المختلفة وفي مقدمة هذه الوسائل هي وسائل الأعلام الحديثة التي فسحت المجال لجميع الأفراد في التعبير عن رأيهم بكل حرية وكانت هذه الوسيلة الفعالة في إجبار الحكام في احترام الشرعية .

---

[١٢] د . إحسان المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري .

[١٣] د . مي العبد لله ، الاتصال والديمقراطية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ، ص٣٧٨ .

المبحث الثاني

أثر وسائل الإعلام الحديثة في تكوين الرأي العام

نستعرض من خلال هذا المبحث كيفية تكوين الرأي العام فهناك عوامل عديدة ووسائل متعددة تساهم في تكوين الرأي العام ، ومن أهم هذه الوسائل وسائل الإعلام ، كما أن للأحزاب السياسية دوراً بارزاً في تكوين الرأي العام.

ولكننا من خلال هذا المبحث سوف نبين الدور الكبير لوسائل الإعلام الحديثة في تكوين الرأي العام الذي يساهم في ضمان شرعية السلطة فهناك علاقة بين الرأي العام والإعلام بشكل وثيق فكلما تقدم الإعلام في أسلوب صياغة الرسالة ومعرفة رجع الصدى كلما كان تأثيره في الرأي العام اكبر وأوسع وكلما زادت الثقافة والتنشئة والتنمية السياسية كان تفاعل الجمهور اكبر مع الإعلام السياسي فأن فرص تأثير وسائل الإعلام في الاتجاهات وتشكيل الرأي العام كبيرة جدا في الجماهير.

فهناك علاقة متبادلة بين الرأي العام والإعلام وابتداء فان المقصود بالإعلام هو تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة والحقائق والأخبار الصادقة بهدف معاونتهم على تكوين الرأي السليم إزاء مشكلة من المشاكل أو مسألة عامة ، كما أننا سوف نجد أن للأحزاب السياسية وغيرها من جمعيات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني تعتمد هي الأخرى بشكل كبير على هذه الوسائل الحديثة في التأثير في الرأي العام لكي يمارس دوره في ضمان شرعية السلطة .

المطلب الأول : الوسائل المكونة للرأي العام.

المطلب الثاني : تطور الوسائل المكونة للرأي العام.

المطلب الأول : الوسائل المكونة للرأي العام.

إن وسائل الاتصال تعتبر من أهم عوامل تكوين الرأي العام والتطور الحاصل في هذه الوسائل يلعب دوراً كبيراً في ذلك حيث شهد القرن الحالي تطوراً هائلاً في التقدم الفني لوسائل الاتصال فالجانب الفني قد أدى إلى تزايد وسرعة انتقال المعلومات . إن الأقمار الصناعية تجعل وقع الحدث مسموعاً ومرئياً في لحظة وقوعه حتى عبر القارات ويمكن تحديد أهم وسائل تكوين الرأي العام بما يلي :

أولاً: الأحزاب السياسية

يعتبر البعض أن الوظيفة الأساسية للأحزاب وسبب وجودها هي قدرتها على جمع الرأي حول الحلول التي ترتضيها الجماهير فضلاً عن تهيئتها فرصة قيام معارضة برلمانية منظمة ومن هنا يعتبر النظام الحزبي من دعائم الديمقراطية .

ثانياً: جماعات الضغط السياسي ومؤسسات المجتمع المدني

وهي تنظيمات ثقافية واجتماعية بدأت في التكوين غداة الثورة الصناعية تحت تأثير دعوات المذاهب الجماعية ثم تطورت لممارسة دور قيادي وفكري وثقافي وتمارس هذه التنظيمات من خلال قيامها على المصلحة المشتركة لجمهور أعضائها والتأثير على اتجاهات هؤلاء الأعضاء وتكوين رأي عام يخدم مصالحهم ([١٤]) .

ثالثاً: وسائل الأعلام والدعاية.

إن أهم هذه الوسائل هي وسائل الاتصال (mass communication) بصورها المختلفة فأهم ما تقدمه وسائل الاتصال في هذا المجال إنها تلعب أهم الأدوار من خلال احتكاكها بمختلف أوساط الرأي العام ، حيث تعمل على دراسة الاتجاهات العامة لمعرفتها بالنسبة لأية قضية قد يراد طرحها من قبل السلطة أو هي مطروحة فعلياً داخلياً أو خارجياً ومن ثم تقوم هذه الوسائل وذلك حسب ظروفها بالعمل على تعبئة الرأي العام أو تعديله أو تكييفه أو تطويعه ، ويفترض بهذا التطويع أن ينسجم مع مصلحة المجتمع السياسي والاجتماعي القائم والمتحرك وقد يتنافى في النظم الديمقراطية مع ميل الوسيلة الإعلامية ومصلحة الاتجاه الذي تدعمه من جهة أخرى فقد تكون وسائل الإعلام أو الاتصال ذات تبعية تامة للسلطة فيتم تسخيرها للتعامل مع الرأي العام بما يخدم أغراضها وقد تكون مستقلة عن السلطة وتابعة لجهات أخرى متعددة (أحزاب أو قوى ضاغطة)فنجد اهتماماتها متعددة وبالتالي نجد أن الرأي العام ممزقاً وموزعاً بينٌ هذه الاهتمامات المتعددة .([١٥])

فإن وسائل الإعلام تطورت بشكل كبير وكان التطور التكنولوجي آثره البارز على هذه الوسائل مما أتاح للأفراد المساهمة في التعبير عن أرائهم بكل سهولة وبأقل كلفة ، لدى تطور الوسائل المكونة للرأي العام وبالأخص وسائل الأعلام.

المطلب الثاني : تطور الوسائل المكونة للرأي العام

أصبحت وسائل الإعلام الحديثة في الوقت الحاضر متاحة لجميع الأفراد من حيث الوصول إليها ومن حيث استخدامها في مدى مراقبة الحكام والحكم على تصرفاتهم ومدى شرعيتها ، فالأفراد أصبحوا في الوقت الحاضر يستطيعون التعبير عن أرائهم من خلال القنوات الفضائية التي تستطيع إيصال أصواتهم إلى جميع مناطق العالم كما أنهم يستطيعون

---

[١٤] د. حسن على ، حقوق الإنسان ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، بلا سنة طبع ، ص١٢٥ .

[١٥] كامل القيم ، قياسات الرأي العام .. بينّ المنظور الإعلامي والتوظيف السياسي، الحوار المتمدن ، العدد ٣٠٢٠ في ٢٠١٠/٥/١٣ .

التعرف على أحوال الدول ويجرون من خلالها المقارنة مع أحوالهم كذلك أتاح الإنترنت للأفراد المشاركة بآرائهم حول كيفية ممارسة السلطة من قبل الحكام ومدى استجابتهم لرغبات الأفراد والرأي العام الالكتروني في هذا العالم المتخيل هو كل (فكرة اقتراح ،رأي، مشاركة) أو حتى لفظ أو اعتراض غاضب أو نكتة تعبر عن توجه معينٌ أو تدافع عن أيدلوجية بعينها أو تنتج من تجربة شخصية سواء فردية أو جماعية لتصل إلى نتيجة سياسية عامة يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال تلك الشبكة (الانترنيت والوسائل الأخرى) لتأخذ دورها في المشاهدة والاطلاع من قبل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلك الخدمة والاطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون ليتكون ما نعرفه بالرأي الالكتروني، فالرأي الالكتروني يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الأداة التكنولوجية للتعبير والتواصل والنقاش ويرتبط تكوين الرأي العام الالكتروني بثلاث متغيرات :

١ – مستوى التعليم

٢ – تواجد شبكة للاتصالات وخدمات الانترنيت المتوفرة

٣ – وجود قنوات فضائية

كما أن هناك تطورا آخر ساهم في ظهور الرأي العام الالكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا الطرق السريعة للإعلام ويمثل أعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديد معاً ، والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيد الاتصالات والمعلومات من الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر الشخصي والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات الالكترونية في منظومة مدمجة واحدة ووضعها تحت تصرف أفراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية وتعكس هذه التسمية الطريقة التي سوف توضع في هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس.

إذن كل هذه الوسائل الجديدة ساهمت في ظهور ما يعرف بالرأي العام الالكتروني والذي هو في الحقيقة استخدام الأفراد لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال المتطورة للتعبير عن أرائهم وتقييمهم لعمل الحكام وهو المهم وسوف نستبينٌ هذا الأمر بشكل واضح في المبحث الثالث والذي من خلاله سوف نتعرف على مدى فاعلية هذه الوسائل واستخدامها من قبل الأفراد والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تقييم مدى شرعية السلطة .

فالأمر المهم والذي يتعلق بالتطور الحاصل في وسائل الإعلام إن هذه الوسائل تتميز بإمكانية التفاعل أي يستطيع الأفراد بكل سهولة استخدامها لطرح أرائهم من خلالها كما أن هذه الوسائل تتميز بالتكلفة القليلة ويمكن لنسبة كبيرة من الأفراد اقتنائها والحصول عليها كذلك إن التطور الحاصل في هذه الوسائل جعلها تنقل الحدث والخبر إلى أي مكان في العالم سواء في المدينة أو القرية أو في الصحراء كما إن الأفراد يستطيعون التفاعل معها والمشاركة من خلالها أينما وجدوا.

ويمكن تلخيص تأثير الإعلام على الرأي العام بالاتي :

١- بعث الاستقرار: الإعلام يعمل في الغالب على الحفاظ على الوضع القائم وإبقائه على حالة ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإعلاميين يتأثرون بالمواقف والأفكار والتوقعات السائدة في المجتمع ولذلك يأتي نتاجهم متأثرا بالأفكار السائدة وعاكسا لها .

٢- تغيير الرأي: يستطيع الإعلام أن يغير أراء الجمهور باختيار نوع الأخبار التي يعرضها وطريقة عرضها والتعليق عليها أو تغيير الاتجاهات بشكل معاكس أو المحافظة على الاتجاهات كما هي .

٣- تحديد الأولويات: أبراز موضوعات تجاهل موضوعات تضخيم مبالغة تهويل تهوين

٤- تحديد الخيارات المطروحة: تختار وسائل الإعلام ما تراه هي مناسبا للجمهور وتطرح من خلاله فكرها وفلسفتها وأجندتها ورؤيتها للأحداث .

٥- إبراز ناس وإعلاء شانهم وتحقيق الشهرة لهم وكذلك اختيار وقائع وإحداث وإعطائها الأهمية في التغطية الإخبارية (المصدر كتاب مدخل إلى الرأي العام كامل خورشيد ص ٨٠)

بينما يصنف آخرون وظائف الإعلام الاجتماعية بالنسبة للرأي العام :

الأخبار الحديثة والمتواصلة لتعزيز الرأي العام الذي قد يتم تكوينه ويعبر عن العلاقة بمجموعة من ظواهر الحياة الاجتماعية ، ويقوم الإعلام بتحليل الأحداث الداخلية والدولية وبالتالي فهو يعمل على تنظيم الرأي العام ويهيئه مسبقا من خلال إلمامه بتلك القضايا للحكم عليها.

الإعلام أيضا يعمل على تغيير الآراء المتكونة بصورة ناقصة وهناك حالات تحدث عندما يتكون الرأي العام تحت تأثير الحقائق المشوهة لأهداف مقصودة وموجهه ولكن كلما استطاع الإعلام تقديم معلومات كاملة وشاملة كان الرأي العام في المقابل موضوعيا أكثر وهنا يكون بمقدور الخبر تشكيل الرأي العام المماثل بسرعة اكبر.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه قد أضحى الرأي العام ظاهرة لا يمكن لأي نظام سياسي أن يتغاضى عنها مهما كان شكل هذا النظام وطبيعته، فإنه أي النظام السياسي حتى ولو كان لا يمتلك مؤسسات للرأي العام وقد يتجاهل وجوده، فذلك لا يعني عدم وجوده، لأنه موجود في حالة كامنة، لذا ليس من الغرابة بشيء أن تكون عملية الاستحواذ على الرأي العام هدفاً لكل سياسة سواء كانت في السلطة أم خارجها غير أن طريقة التعامل السلطوي مع الرأي العام تختلف باختلاف طبيعتها وأهدافها وأشكال مؤسساتها، وأن أول ما يجب ملاحظته بخصوص الرأي العام هو أنه ظاهرة تدور حول مجموعة من القوى النفسية المحركة للمجتمع السياسي، أو أنها تفترض مركزاً للثقل عن طريقه تتحدد أبعاد هذه الحركة، أي إن الرأي العام يكون رد فعل للسلطة والتصورات المرتبطة بها ويرتبط وجوده بتواجد السلطة كحقيقة تصاعدية تكاملية، أو متكاملة،

وبهذا فهو نوع من التحرك للقوى النفسية في مواجهة السلطة، أو عملية ممارسة السلطة، لقد أضحت شرعية السلطة، واعطاء المبررات لوجودها، وبشكل خاص في دول العالم الثالث بحاجة أكثر من أي وقت آخر إلى تأييد الرأي العام، وبغض النظر إن كان ذلك يعني خلق الرأي العام من قبل السلطة السياسية التي تنفرد بامتلاكها الوسائل الكفيلة لخلق هذا الرأي، أو يتبنى الرأي العام السابق الموجود على الساحة السياسية، حيث يمكن الاستفادة منه في تحقيق إقناع الفرد بقبول تبريرات صاحب القرار.

وبالتأكيد أن كل ذلك إنما يعبر عن ممارسة الشرعية السلطوية في أحد أبعادها في ظل ظروف المشاركة السياسية، إذ ينخفض الميل لهذه المشاركة بفعل ظروف التخلف المعروفة لدى بلدان العالم الثالث وكان (أبراهام لنكولن) يقول أنك تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت ولكنك لا تستطيع أن تخدعهم كل الوقت، في إشارة منه إلى قوة الرأي العام وضرورة عدم تجاهله، أو الاهتمام به.

المبحث الثالث

فاعلية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام الحديثة في تقدير مدي شرعية السلطة

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على فاعلية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام الحديثة في تقييم شرعية السلطة أي كيف يستخدم الأفراد وسائل الإعلام الحديثة في التعبير عن آرائهم في الحكام ومدى تحقيقهم لمطالب الأفراد كما نتعرف على كيفية استخدام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الوسائل. وهذه الوسائل الحديثة مقصودة بها شبكة الانترنيت والفضائيات والهاتف المحمول. لقد أتاح التطور الحاصل في وسائل الإعلام الحديثة الفرصة في استخدام هذه الوسائل بحرية أكثر وبفاعلية اكبر حيث أصبحت هذه الوسائل متاحة لجميع الأشخاص في كل مكان وبكلفة قليلة وبرقابة اقل مما كانت تعاني منه الوسائل التقليدية مثل الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والتي هي في الغالب الأعم مملوكة للدولة لذا سوف نبينٌ من خلال هذا المبحث كيف ساهمت وسائل الاتصال الحديثة من الانترنيت وهاتف محمول وفضائيات في التعبير عن آراء الأفراد واحتجاجهم على عمل الحكام لذا فهي ساهمت في النهاية في تقرير مدى شرعية السلطة ، وسنتناول هذه الوسائل كما يلي:

المطلب الأول : الانترنيت

المطلب الثاني: الهاتف النقال

المطلب الثالث :الفضائيات

المطلب الأول : الانترنيت

يعتبر الانترنيت من الوسائل الحديثة والمهمة في التأثير في الرأي العام فمع ظهور الانترنيت في مطلع التسعينات في القرن الماضي وتحولها إلى وسيلة اتصال جماهيري حدثت تغيرات بنيوية مهمة في خريطة الأعلام العربي أدت إلى إفساح المجال لقيام تعددية إعلامية افتراضية ومن ابرز مميزات هذه الوسيلة الحديثة أنها أتاحت الفرصة لفئات اجتماعية وجماعات أخرى خارج النخب الحاكمة لسماع صوتها للآخرين عبر مواقع عدد من الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الإخبارية والمنتديات والقوائم البريدية بل والمواقع الشخصية لبعض السياسيينٌ والأفراد العادين ([١٦]) .

فشبكة الانترنيت أفرزت تقاليد اجتماعية بينٌ مستخدميها وأثرت تأثيراً بالغاً في إكسابهم نظماً وآليات محدده للتعامل بحيث ينتظم بعض المستخدمينٌ طواعية في اطر التراسل والتخاطب وتبادل المعلومات بما ينشئ علاقات حسنة

---

[١٦] شريهان توفيق، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام كلية الآداب جامعة أسيوط ١٩-٢٠ /٢/٢٠٠٨ ، ص٢ .

بينهم بحسب الجماعات المتعاملة والمتكونة بمصالحها المشتركة على شبكة الشبكات فأصبح الانترنيت مسرحاً لإثبات الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي([١٧]) .

والانترنيت باعتباره وسيلة للتعبير عن أراء الأفراد في السلطة ومدى شرعيتها فأنه يتضمن مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد لتحقيق ذلك وأول هذه الوسائل هي :

١- المدونات : وهو احد أشكال المنظومة التفاعلية الالكترونية الأكثر أهمية اذ هو موقع شخصي على شبكة الانترنيت يتضمن أراء ومواقف حول مسائل متنوعة ويعد تطبيقاً من تطبيقات الانترنيت وهو عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر عليها تدوينات مؤرخة ومرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً. ومن اهم ما يميز المدونات توفر حالة من التفاعلية غير الموجودة في وسائل الإعلام الأخرى ، إذ تسمح المدونات لقرائها بالتعليق على ما يطرحه المدون من رؤى وأفكار وموضوعات دون قيود . ان ظهور المدونات يعد ثورة في مجال نفس الوسيلة حيث أدى إلى زيادة دور الشبكة باعتبارها وسيلة حرة للتعبير والتفاعل والتواصل بل وحشد الرأي العام وتكوين مجموعة الضغط الأمر الذي أدى إلى نمو غير مسبوق في إعداد المدونات المكتوبة والمصورة والمصحوبة بصوت وصورة وحركة .

كما أن هناك رؤساء دول وشخصيات مشهورة لها مدونات بالتساوي مع الأشخاص العاديينٌ دون ادني تمييز الأمر الذي يعد تجسيداً حقيقياً لديمقراطية الاتصال، حيث أصبح بإمكان كل فرد استخدام وصنع المدونات الشخصية دون سلطة الرقيب وساهم في ذلك وجود قوالب جاهزة تقدمها بعض المواقع بلا تكلفة إضافة إلى عدم إمكانية فتحها بأسماء مستعارة الأمر الذي يسمح بإمكانية مقارنة الموضوعات ونشر الأفكار بجرأة وموضوعية بعيداً عن أي إكراه موضوعي ونفسي وبالتالي أصبح بإمكان كل فرد ان يصبح صحفياً وببساطة وبالتالي أدى ذلك إلى نشوء مفهوم جديد وهو الإعلام التدويني بل وظهر فرع جديد من علم الاجتماع يطلق عليه علم اجتماع الانترنيت وقد ساعدت المدونات على القيام بهذا الدور بعد احتكار الدول لوسائل الإعلام التقليدية وعدم قدرة الأفراد العاديينٌ عن التعبير عن آرائهم عبر هذه الوسائل بعكس المدونات التي تسمح بدمج مجموعة من الأفكار والمعلومات القريبة من نبض المجتمع والتى تعكس في الوقت نفسه مشاكله مما يسمح ببلورة نقاشات فكرية جادة وعميقة حول ثقافة الرأي والرأي الأخر ([١٨]) .

٢- الاحتجاجات الالكترونية :

---

[١٧] د. على محمد رحومة ، الانترنيت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨٠ .

[١٨] شريهان توفيق، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام كلية الآداب جامعة أسيوط ١٩-٢٠ /٢/٢٠٠٨ ، ص٥.

من وسائل المشاركة السياسية للأفراد هي قدرتهم على الاحتجاج ورفض تصرفات الحكام التي لا تلبي طموح الأفراد وهذه الاحتجاجات وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل في أدوات الاتصال أصبح من الممكن التعبير عنها من خلال هذه الوسائل الحديثة كصورة من صور المشاركة السياسية للأفراد ومن خلالها يتكون ما يعرف بالرأي العام الالكتروني .

وعند إلقاء نظرة سريعة على ما عرفته وتعرفه بلادنا من ألوان الاحتجاج بقصد التغيير سواء في نطاق قضية محددة كما في قضية الضغوط السلمية على السياسات الرسمية في نطاق قضايا شاملة مثل المطالب بالتعددية القائمة على الشفافية وسيادة القضاء ونزاهة عمليات الاقتراع ما يتبع ذلك يظهر للعيان ان النقص قائم .على صعيد توفير هذه العناصر الأربعة الرئيسية اذ مازال العنصر المميز لمعظم الاحتياجات هو إنها عفوية تلقائية أكثر منها منظمة بصورة هادفة ومدروسة ، والشرط الرئيسي لنجاح أي وسيلة تستخدم في الاحتجاج – بما فيها التقنية الشبكية هو الخروج علي هذه الأساليب العفوية إلي الأسلوب المدروس المنظم فليس المهم الاحتجاج بحد ذاته وإنما الغرض منه . ولا يتحقق الغرض القويم في اتجاه التغيير ما لم يكن :

١- غرضاً مشروعا.
٢- لا يسبب أضرار أكبر فيوقع فتنه دامية مثلا.
٣- يحقق المصلحة العامة لا المنافع الشخصية.
٤- يضع في حسابه مسبقاً مختلف الاحتمالات الناتجة عنه والتفاعل معها تفاعلا سليم.
٥- تقوم عليه جهة تتوفر فيها مواصفات المعرفة والوعي والتخصص في المجالات المعنية بما في ذلك توظيف الوسيلة المستخدمة كالتقنية الشبكية وهذا يحقق ابرز أهداف مساهمة الأفراد في إجبار الحكام على احترام الشرعية

ومن الأمثلة على الاحتجاجات الالكترونية هو استخدام المتظاهرين في لندن الوسائل الحديثة في تنظيم مظاهراتهم التي جرت في صيف ٢٠١١ حيث بدأت الشرطة البريطانية بزيارة مواقع الشبكات الاجتماعية الحديثة على الانترنيت كالفيسبوك وتويتر كوسيلة جديدة لتعقب أخر أخبار وتحركات المتظاهرين أو الناشطينٌ السياسيين بعد لجوئهم إلى هذه المواقع لنشر رسائلهم إلى المجتمع . وتنظيم صفوفهم ووجدت الشرطة البريطانية أن ألاف المشاركينٌ في مظاهرات لندن الأخيرة التي انطلقت مع بدء أعمال القمة العشرين قد انضموا إلى مجموعات في تلك المواقع ، الأمر الذي ساعد الشرطة في الكشف عن أي تحركات مريبة ومهددة للأمن العام . فهنا نرى أن الاحتجاج باعتباره وسيلة المشاركة السياسية للأفراد ومن خلاله يساهم الأفراد في أجبار الحكام على تنفيذ مطالب الأفراد اتخذ شكلا أخر وهو ما يعرف بالاحتجاج الالكتروني فهو لا يتطلب من الأفراد النزول إلى الشوارع بل هو يعتمد على وسائل الأعلام الحديثة مثل الانترنيت في حشد

الأفراد حول قضية سياسية عامة من خلال مساهمة الأفراد وبشكل مباشر في التعبير عن أرائهم واحتجاجاتهم من خلال الانترنيت وهذا ما لاحظناه في الاحتجاجات الإيرانية اذ ثبت فاعلية هذه الوسيلة في التعبير عن مساهمة الأفراد في الحكم على تصرفات الحكام وإجبارهم على احترام الشرعية.

٣- العصيان المدني الالكتروني :

إن العصيان المدني الالكتروني هو شكل من إشكال الضغط – غير العنيف– علي المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو قانونية أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى حيث يمكن من خلال بيئة الكترونية تدويل وحشد وتنظيم وتأليب الرأي العام عالمياً وهو ما ظهر جلياً في عيد العمال أول مايو 2005 حيث اشتعلت الأرض بالتظاهر في معظم أرجاء المعمورة مرة واحدة ضد العولمة لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان كوسيلة لتحدي القوانينٌ الجائرة متخذ أسلوب اللا عنف .

وجاء بعده (مارتن لوثر كينج),في إطار المطالبة بالحقوق المدنية فسار على خط غاندي مبتكراً أسلوب المسيرة والجلوس الاحتجاجي لخلق موقف متأزم مستحكم يرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث. إلا انه في إطلاله عصر العولمة وسن العديد من القوانين الدولية وإبرام الكثير من المعاهدات التي ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء سعت بعض الجماعات النشطة سياسياً والمناهضة لتلك الهيمنة إلى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي ، وهو ما صار يعرف بالعصيان المدني الالكتروني ويبلور(هنري ثورو) منظر حركة العصيان المدني الالكتروني الفكرة عندما يقول كل الناس يتمسكون بحق الثورة وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل مقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها وعدم كفايتها لا أموراً غير محتملة.... وجاء دور العصيان المدني الالكتروني كبديل عصري أو على الأقل مؤازر للاحتجاج المدني كما انه يعد حلا مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع. ويحاكي العصيان المدني الالكتروني ما يحدث في الشارع دون إحداث خسائر مادية مقارنة بما يحدث في ارض الواقع ، فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولينٌ .

يعترض ناشطو العصيان المدني الالكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها وهو ما يحدث ضغطاً مالياً لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشوارع أن يحدثه حيث أن تدفق المعلومات ورؤوس الأموال من أهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية([١٩]).

وبالرغم مما سبق ذكره من نشاط فإن العصيان المدني الالكتروني مازال في طور الطفولة سواء من الناحية النظرية أو التطبيق فإن عواصف مناهضة العولمة في يوم العمال الماضي وما يحمله الغيب من أحداث يمكن أن تقوم بها ميليشيات العصيان المدني الالكتروني تشير بتغير قد يكون جذريا في أساليب مناهضة القوانينٌ والمنظمات والحكومات

[١٩] د.مراد بن على زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة الجرائم الالكترونية ، مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٨/٩/ ٢٠٠٩ ، ص٧ .

والمعاهدات وأن المتمردين على الدكتاتورية التي تحكم بالحديد والنار وأحزاب وأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان والمطالبينٌ بحقوق العمال والمنددين بالعولمة إلى آخر هذه القائمة المعروفة قد وجدوا ضالتهم التي ينشدونها في هذا النوع من العصيان المدني الالكتروني([٢٠])

لذا يمكن القول أن الانترنيت وما يتضمنه من هذه الوسائل مثل المدونات والبريد الالكتروني والتواصل الاجتماعي والفيسبوك يسمح للجماعات المهمشة والمستبعدة سياسياً أن تتصل فيما بينها وتتواصل مع مؤيديها ومع من يحملون الأفكار المشابهة والمتوافقة معها وبالتالي فهم يشكلون جماعات حول العالم منظمة تنظيماً جيدا عن طريق استعمال الشبكات العالمية وان نشاطهم أصبح أكثر تأثراً خاصة في الأنظمة حيث حرية الإعلام وتدفق المعلومات مقيدة إما بفعل التشريعات والنظم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لوسائل الإعلام من قبل أشخاص أو شركات موالية للحكام ولذا رجح الانترنيت المجال البديل والذي من خلاله تسنى للجماعات المعارضة أن يكون لها صوت ورأي يقرأ وينشر حول العالم ويجود المؤيدين لذلك فإن الانترنيت في تلك الدول ليس مجال اتصالات فحسب بل انه أداة فعالة للتغيير السياسي ([٢١])

وهذه أهم نقطة في مجال مساهمة الأفراد في حماية الشرعية وإجبار الحكام على احترامها فهنا يمكن القول أن الرأي العام الالكتروني الذي يتكون من خلال شبكة الانترنيت هو وسيلة فعالة لضمان الشرعية من خلال مشاركات الأفراد في الحوارات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات يمكنهم التعبير عن آرائهم في الحكام كما يمكنهم الاعتراض على تصرفاتهم الغير متوافقة مع رضا الأفراد مما يدفعهم للاحتجاج والاعتصام واذا لم تنجح كل هذه الوسائل لا يبقى أمام الأفراد إلا الثورة على الحكام وهذا ما حصل في بعض البلدان مثل مصر وتونس حيث قادت الاحتجاجات والثورات إلى إسقاط الأنظمة لفقدانها الشرعية وكان لوسائل الإعلام الحديثة الدور البارز في هذا الأمر ([٢٢]) .

- وبالنسبة للوضع في مصر -

في ربيع سنة ٢٠٠٨ دشن مجموعة من النشطاء المصريين فاعلية على فيسبوك للدعوة لإضراب مدني عن العمل في ٦ أبريل من نفس العام ، كانت هذه الفاعلية السياسية الأهم التي خرجت من فيسبوك منذ إطلاقه إلى لحظتها، عشرات الآلاف شاركوا في هذه الدعوة على فيسبوك ومئات الآلاف استجابوا لها على أرض، فعليا لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام الإنترنت في مطالب تغيير سياسي أو اجتماعي في مصر، فقد استخدم النشطاء المدونات والمجموعات البريدية في وقت مبكر للدفاع عن مطالبهم وحشد التأييد لقضايا حقوقية عديدة تنوعت بين المدنية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية.

لاحقا تم النظر لفيسبوك على أنه أحد أهم الأدوات التي تُستخدم في التواصل وحشد التأييد، واستُخدم بشكل أوسع من قِبل الأحزاب وحركات الضغط السياسي والجماعات الحقوقية للدفاع عن قضاياهم. ورغم وجود العديد من الانتقادات التي وُجهت لاستخدام أدوات الإنترنت وما يعرف بالويب خاصة من جيل لم يتعامل مع الإنترنت ويرى انفصال

---

[٢٠] د.مراد بن على زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، مرجع سابق ص١٢١ .

[٢١] د.غسان منير حمزة ، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢١٩.

[٢٢] ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص٣٧ ؛ بيروت ٢٠٠٢ ، ص٢١٩ .

الحراك السياسي/الاجتماعي في الفضاء عن الحركة بالشارع المصري ، أو على الأقل تعامل مع هذا الحركات على أنه نوع من السطحية.

تغيرت نظرة الجميع لأدوات التواصل الاجتماعي على الإنترنت بعد الثورة المصرية، وزاد الاعتماد عليها مع تعاقب موجات الثورة واختلاف الظروف السياسية والاجتماعية. الدعوة للثورة خرجت من الإنترنت وأخبارها وتنظيمها والتواصل بين الثوار كان من خلاله خاصة فيسبوك صاحب النصيب الأكبر من الأعضاء المسجلين عليه من مصر والذي يفوق كل شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، وهو ما جعل نظام ما قبل ١١ فبراير ٢٠١١ أن يحجب فيسبوك وغيره من المواقع لفترة، وحتى قطع الإنترنت والاتصالات في كل أنحاء مصر.

المطلب الثاني : الهاتف النقال

استخدم الهاتف النقال في المشاركات السياسية وفي تقييم الشرعية من خلال اعتبار الهاتف النقال من وسائل (تكنولوجيا الطرق السريعة للإعلام) والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة علي صعيد الاتصالات والمعلومات ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية والسياسية حيث يشكل الإعلام الإلكتروني والثورة المعلوماتية الرقمية نقطة تحول في الوعي العام للإنسانية ، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل من أهمها هو ما يتميز به من قدره على التواصل السريع والمباشر للأفكار والنظريات والأخبار والصور من متلقية بصرف النظر عن موقفه وثقافته وزمانه اليومي. وهو الدور الذي لم يكن متحققاً للإعلام بمفهومه التقليدي سواء أكان ورقيا أو إذاعياً أو متلفزاً إذ تحول المسافات والحدود دون التواصل المباشر مع الإعلام الورقي كما تحول إمكانات البث ودوائر الانتشار وإمكانات المواطن المصري والعربي دون تلقي البث الإذاعي والتلفزيوني العالمي بل حتى الإقليمي المحيط بكل بلد بسبب سياسات الأنظمة الحاكمة التي دائما ما تحاول عزل الشعوب العربية عن نظامها العالمي والإقليمي فيما بعضها البعض .

إن أهم مميزات الإعلام الالكتروني السرعة الهائلة وبشكل دائم ومتواصل بعكس الإعلام والصحافة التقليدية التي تنشر أخبارها في اليوم التالي ، والأمر الثاني والأساسي الذي لا يقل أهمية إن إمكانية الرقابة على الأعلام الالكتروني هي اقل بكثير من إمكانية الرقابة على الإعلام التقليدي سواء أكان المقروء أو المسموع أو المرئي وهذه هي الميزة التي حققت الكثير من التغيير في حركة الوعي . لقد استخدمت الحركات الاحتجاجية الإمكانيات المتاحة لها في الهاتف المحمول على نطاق واسع في العالم العربي للدعوة للتظاهر والتجمع وللتواصل مع العالم الخارجي وخاصة وسوائل الإعلام الأجنبية . وفي إطار الثورات والاحتجاجات التي قامت في البلاد العربية حيث يعرف بالربيع العربي نجد أن للهواتف المحمول كان له دوراً كبيراً في تأمين الاتصالات بين المتظاهرين وتحديد أماكن التجمع ونقل الأحداث عبر الكاميرات الموجودة في الهواتف المحمول نلاحظ أن السلطات منعت استخدام الهواتف وحاولت قطع الاتصالات وهذا يدل على الفعالية الكبيرة التي تؤمنها هذه الوسائل في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي.

إن للهاتف المحمول دوراً كبيراً في مساهمة الأفراد في تكوين الرأي العام الذي يضغط على الحكام ويجبرهم على احترام الشرعية وإلا تم تغييرهم من قبل الأفراد لفقدانهم الشرعية وهذا ما رأيناه في الثورة المصرية والتونسية.

المطلب الثالث : الفضائيات

يرى علماء وسائل الإعلام والاتصالات إن وسائل الإعلام لها دورا هام في الديمقراطية فهي تستطيع دمج وتوحيد وصياغة الإرادة السياسية للشعب كما ويمكن أن تعمل على تعبئة الشعب لعمل سياسي غير برلماني ([٢٣]) . ورغم أنها قد لا تستطيع وضع برامج سياسية فيمكنها أن تساعد المجتمع ما على فتح حوار للإصلاح الديمقراطي . وأهم وظيفة لوسائل الإعلام هي أن ترسخ أجندة التغير الديمقراطي بأن تصبح صوت الشعب وتترك للمحرومين يعبرون عن أنفسهم في وسائل الإعلام وبتوليها دور الوساطة بين الدولة والمجتمع يمكن أن تؤدي الأجندة الديمقراطية لوسائل الإعلام إلى التعبئة والتحول إلى نظام ديمقراطي . ولا يجب على وسائل الإعلام الإخبارية أن تكون فقط مرآة للشعب بل يجب أن تثقفه وتصحح مفاهيمه وأيضا تعلمه وان لم تفعل ذلك فان هناك خطر حقيقي بأن الثقافة السياسية التي لم تمر بتجربة الديمقراطية سوف تعيد إنتاج نفسها وسوف تستبدل الشعبية القديمة للنظام ببساطة(بشعبية مصطنعة) ولن تكون مناصرة وسائل الإعلام للديمقراطية اللازمة للتغير الديمقراطي على حساب الموضوعية طالما إنها تسعى لتعويض نقص وضوح الرؤية الذي يعاني منه الشعب في ظل الحكم السلطوي لكنها قد تتعارض مع الموضوعية إذا لم تعكس كل أو على الأقل نطاق واسع للغاية من أصوات المعارضة الهامة بقدر ما تعكس رأي الحكومة ([٢٤]) . من المؤكد أن يستثمر انتشار وسائل الاتصال والمعلومات وهذا سوف يؤثر على الطريقة التي يعيش بها الأفراد والطريقة التي تعمل بها الأمم على المستويات البينية بين الدول وعلى المستوييٌن الإقليمي والدولي ولن يكون الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة التي يجري فيها هذا التحول لكون معدل تسارع واتساع الحركة نحو الديمقراطية سيكون هناك بشكل خاص وسوف تكون وسائل الأعلام الإخبارية في ظل اتساع مشاهديها من خلال التكنولوجيا الجديدة من أهم اللاعبين في تحديد الشكل الذي تنتمي إليه هذه العملية .

وهنا يمكن القول أن التلفزيونات العابرة للحدود الوطنية قد تضطلع بدور وسطي محفز لصياغة رغبة الشعوب العربية تجاه الديمقراطية وهو دور كان قاصراً حتى الآن على الحركات والأحزاب السياسية . وإذا كانت تلك المقدمة مقبولة فإن أصلاحاً لاحقاً للقنوات الفضائية العربية يبدو حتماً فيما يلي:

أولاً : إصلاح المضمون :

لكي تواجه القنوات الفضائية العربية التحدي بأن تصبح رائدة للتحول الديمقراطي وتتولى بعض وظائف الأحزاب السياسية في هذا المجال أو في صياغة وتعبئة السكان ويجب تعديل اتجاهات معينة في ثقافة القنوات الحالية ويجب توضيح الأجندة الديمقراطية وإعادة ضبط الموضوعية في شؤون النزاعات الإقليمية وتحسين الصلات بين وسائل الإعلام والنخب خارج وسائل الإعلام والمنظمات والحركات .

---

[٢٣] كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) مجلة ترجمات – تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإسترتيجية ، العدد ١٩ ، السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩ ، ص٣٠ وما بعدها .

[٢٤] كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الاخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) المصدر السابق ، ص٣٥ .

ثانياً : الإصلاح التنظيمي والمنظم :

لكي تكون أجندة الديمقراطية ذات أهمية ومؤثرة لا يجب أن يقتصر التغير على سياسات الأخبار للشبكات الإخبارية العربية الحالية والقنوات الفضائية العربية الأخرى بل أيضاً يجب أن يكون هنالك إصلاح تنظيمي وتوسيع للنظام البث العربي .

ومن الضروري إعادة النظر في نتائج نموذج السوق الرأسمالي الخاص لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات الشعبية في تقارير الأزمات وإعادة تقييم مسألة الديمقراطية أكثر من أي شيء آخر لا يمكن أن تحققه إلا اذا تميزت إقليمياً التقارير السياسية للشبكات الإخبارية العربية بمعزل في العديد من النواحي عن مشاكل القواعد الجماهيرية في معظم الدول ([٢٥])

إن المنطق الجديد في الرأي العام العربي يرجع إلى التطور في الإعلام الفضائي العربي وإلى إنهاء سيطرة الحكومات على انتشار المعلومات والمحطات الفضائية العربية التي انطلقت بعد عام ٢٠٠٠ والتي عملت على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في الأجندة الإعلامية وفي أنظمة البلدان التي ينتمون إليها ومع الأحداث الإقليمية حيث بدأت هذه الفضائيات تسمح للأفراد بالتعبير عن فهم حيال السلطات وبانتقاد السياسات الرسمية حيث أصبحت خلفية التلفزيون الفضائي العربي تتمتع بجمال أوسع وبعدد اكبر من السجالات المتعددة الأطراف والبرامج التي ترتكز على اتصالات المشاهدين وفرص أخرى لأفراد الشعب وممثلي مختلف الجماعات ذات المصالح المشتركة كي يعبروا عن أرائهم أمام الجمهور العربي بأسره لذا فهنا لا يمكن نكران دور الفضائيات وخاصة في الدول العربية إنها فتحت سجالات أمام الأفراد من الجمهور عبر العالم العربي للمشاهدة وأحياناً للمشاركة في مجالات حول الشؤون العربية العامة وأصبح من المسلمات القول إن الجمهور العربي يشارك في مناقشات عبر وسائل لم تكون متوفرة قبل وجود المحطات الفضائية التي تعرض تعليقات وتحليلات مختلفة ومتنوعة للأخبار العربية والدولية ([٢٦]) ، ويرى البعض بأن أمام الإعلام العربي ومن خلال الفضائيات فرصة مواتية (لكي يفعل دوره في عملية المطالبة بإحقاق التغير السياسي من خلال اطلاع المواطن على حقيقة الأحداث الجارية وعبر تأمين مساحة للتعبير الصريح عن الرأي والتعمق في تحليل سياسات الحكم بصراحة وبمسؤولية وانتظام) فمن واجب الإعلام والإداري العربي أن يحدد وظيفتهما من دون التباس في المجتمع العربي المعاصر وفي إدارة الحكم المعاصر مستخدمين في الوقت نفسه تأثيرهم في الرأي العام للدفع بالمناقشة العامة حول مسائل مؤثرة في حياة المواطن العربي كالميزانية العامة والسياسات الأمنية والسياسات الخارجية البارزة . لذلك يمكن للإعلام في العالم العربي أن يقوم بدور التغيير ذلك ومع تبني هذا الدور على الإعلام العربي أن يفرق بينٌ القدرة والمسؤولية وبالتالي تمثل القدرة على إجراء مقابلة مع زعيم من أي دولة عربية فرصة رائعة ولكنها مصحوبة بالمسؤولية من المهم جداً أن يتخطى المراسلون مجرد التسلية لتقديم ما هو ملموس وأكثر نفعاً يجب أن ينتقل التقرير من المسلي والمهم إلى إلقاء اللوم على الزعيم ([٢٧]) .

---

[٢٥] كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) المصدر السابق ، ص٤٢ .

[٢٦] نعومي صقر ، الإعلام الجديد وعملية التغير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي ، المركز اللبناني للدراسات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٤٩ .

[٢٧] رامي خوري ، الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ،ص٤٢.

إن الأحداث الأخيرة بالمنطقة تثير وجود مطالبه شعبية في الحكم الصالح حيث تدل المشاركة الشعبية في التظاهرات التي حصلت في تونس ولبنان والبحرين ومصر للاحتجاج على الأنظمة الحاكمة على وجود وعي عام مهيأ لأن يتلقى تقارير إخبارية وإعلامية أكثر وعي حول ممارسة السلطة في مجتمعاتهم فلقد أدى الإعلام دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام للمعارضة السياسية وحان الأوان لكي يقوم هذا الإعلام بدور منظم أكثر في تزويد المواطن بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من محاسبة الأنظمة المستبدة والضغط عليها لتحويلها إلى أنظمة أكثر ديمقراطية وتشاركيه وشفافية ومسؤولة([٢٨]).

جوهر فكرة تقييم الشرعية من قبل الأفراد من خلال وسائل الإعلام الحديثة، فالدور الكبير الذي تقدمه الفضائيات في الوقت الحاضر لكي تحاسب الحكام هو قيامها بتحليل تصرفاتهم وعرضها على الأفراد لكي يستطيع الأفراد التعرف على مدى قيام الحكام بتحقيق مطالبهم لكي يكتسبوا رضا المحكومين . فهنا نرى فاعلية هذه الوسيلة من وسائل الإعلام الحديثة في التأثير على الأفراد وإمكانية استخدامها من قبل الأفراد من خلال الحوارات المباشرة والمشاركات التي يقدمها الأفراد ومن خلال الاستفتاءات التي تجريها هذه الفضائيات حول قضية سياسية تهم الرأي العام التي يمكن اعتبارها استطلاع للرأي على مدى قيام الحكام بتلبية احتياجات الأفراد وتحقيق مطالبهم في التطور الحاصل في وسائل الإعلام ومنها هذه الوسيلة هو قدرة الأفراد على المشاركة والتفاعل وأسماع صوتهم بوسيلة بسيطة وغير مكلفة وتصل إلى جميع المناطق ([٢٩]) .

---

[٢٨] رامي خوري ، الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي ، مصدر سابق ، ص٦٤ .

[٢٩] كامل القيم ، هل تشهد فضائيات تعاقب السياسيين ؟ مقال منشور في الحوار المتمدن ، العدد ٣١٢٧ – بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٧ .

الخاتمة

تبقى العلاقة بين الأفراد والسلطة علاقة أزلية تفرضها الطبيعة الاجتماعية للإنسان وعدم قدرته على العبث خارج المجتمع ، فالأصل أن السلطة مصدرها الأفراد والحكام هم وكلاء عن الأفراد في ممارستها لذا يجب ان تكون ممارسة السلطة من قبل الحكام في مصلحة الأفراد ومحققة لرغباتهم حتى يكتسبوا الشرعية في نظر الأفراد ، وفي الوقت نفسه يمتلك الأفراد وسائل يستطيعون من خلالها إجبار الحكام على احترام الشرعية وفي مقدمة هذه الوسائل الرأي العام. والرأي العام يحتاج إلى عوامل ووسائل تعمل على تكوينه وبلورته ومن أهم هذه الوسائل وسائل الإعلام فهذه الوسائل تعمل على نقل تصرفات الحكام وسلوكهم إلى الأفراد وهي التي تقيم مدى انطباق هذا السلوك والتصرف مع الفكرة التي يعتقدها الأفراد حول كيفية ممارسة السلطة فإذا حصل تطابق فإن السلطة شرعية وإذا لم يحصل هذا التطابق فالسلطة غير شرعية ولكن الأمر المهم هذا هو التطور الحاصل في هذه الوسائل وكيف انعكس على فاعلية هذه الوسائل في تقييم عمل الحكام والحكم على مدى شرعية تصرفاتهم وهذا هو محور البحث حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج وقدمنا مجموعة من المقترحات حول اثر التطور الحاصل في وسائل الإعلام الحديثة على الرأي العام الضامن لشرعية السلطة وكما يلي :

اولاً : النتائج والتوصيات :

١- إن التطور الحاصل في وسائل الإعلام الحديثة مثل الانترنيت والفضائيات والهاتف المحمول يظهر في ما تتمتع به هذه الوسائل من التفاعل أي انها تتيح للأفراد أينما كانوا التعبير عن أرائهم والمشاركة باقتراحاتهم على شكل رسائل نصية أو تكوين مدونات أو المشاركة في البرامج الحوارية .

٢- تتميز وسائل الإعلام الحديثة بسهولة الوصول إليها من قبل الأفراد وبتكاليف قليلة كما ان الأفراد يستطيعون الوصول إليها في أي مكان سواء في المدن أو الريف وحتى في الصحراء .

٣- إن وسائل الإعلام الحديثة كونت ما يعرف بالرأي العام الالكتروني والذي يختلف عن الرأي العام التقليدي فهو يعتمد بشكل كبير على الانترنيت والهواتف المحمول والفضائيات حيث يستطيع من خلاله الأفراد استخدام وسائل الضغط الشعبي من احتجاجات والعصيان المدني وغيرها من الوسائل ولكن دون النزول الى الشارع انما من خلال استخدام وسائل الإعلام الحديثة .

٤- تبينٌ لنا فاعلية استخدام هذه الوسائل الإعلامية الحديثة من قبل الأفراد والدليل على ذلك هو ما يعرف بثورات (الربيع العربي) حيث ساهمت مواقع المنتديات الاجتماعية مثل الفيسبوك والتويتر والهاتف النقال والفضائيات بجزء كبير في تحريض الجماهير ودفعها للخروج في مظاهرات ضد الأنظمة السياسية الفاقدة لشرعيتها .

٥- إن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بدأت هي الأخرى تستخدم هذه الوسائل في التعبير عن أفكارها ومبادئها وفي كسب أنصار جدد نظراً لما تتمتع به هذه الوسائل من إمكانية في الوصول للأفراد في أي مكان وبسهولة وبكلفة قليلة لذا نجد أن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني تسعى لتكوين مواقع لها على الانترنيت وان يكون لها فضائيات تعبر عن أفكارها وتوجهاتها .

ثانياً: المقترحات

١- نشر ثقافة حقوق الإنسان وخاصة حرية التعبير والنشر وحرية الرأي بما يعزز الثقة لدى الأفراد في التعبير عن أفكارهم ورأيهم وخصوصاً المتعلقة بتصرفات الحكام وكيفية ممارستهم للسلطة .

٢- تعزيز مفهوم المشاركة السياسية للأفراد والتأكيد على ان السلطة مصدرها الأفراد وان الغرض منها المحافظة على المجتمع الإنساني وان الحكام هم نواب عن الأفراد في ممارستها فهي ليست ملك لهم وإنما هم يمارسونها بالنيابة عن الأفراد .

٣- تشريع قوانين تؤكد على حرية الوصول للمعلومات من قبل جميع الأفراد ومن خلال استخدام وسائل الأعلام الحديثة مثل الانترنيت والفضائيات لكي يتمكن الأفراد من الحصول على المعلومات الخاصة بتصرفات الحكام وممارساتهم ومدى انطباقها مع ما يحملونه من تصور لفكرة الشرعية .

٤- تمكينٌ جميع الأفراد وتعليمهم حول كيفية استخدام وسائل الإعلام الحديثة من هاتف محمول وانترنيت لكي يتمكنوا من استخدامها فالتعبير عن أرائهم والحكم على مدى شرعية تصرفات الحكام ونشرها من خلال هذه الوسائل لكي يطلع عليها الجميع ويقرروا مدى شرعية سلطة الحكام .

المصادر :

١- د/ طارق سيد أحمد الخليفة ، الإعلام في عصر المعلومات ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى .

٢- شيماء الجوهري ، التطورات العالمية في تكنولوجيا الاتصال الحديثة واثرها على الواقع الإعلامي المصري الراهن .

٣- Simon j-HULME-The MODERN MEDIA-The impact on Forign POLICY.FORT LEAVEN WORTH KANSAS2001-P33.

٤- د/ سناء محمد الجبور ، الإعلام والرأي العربي والعالمي ، دار أسامة للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ .

٥- عاطف عدلي ، الأتصال والرأي العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة . ٢٠٠٥ .

٦- احمد بهاء الدين ، شرعية السلطة في العالم العربي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧- B-Wo,CIECH SADURSK_LAWS LEGITIMACY.ANDEMOCRACY-PUIS- OXFORD – JOURNAL OF LEGAL STUDIES- VOL-26-No-2(2060).

٨- د/ سمير تناغو ، شرعية السلطة العقلية المؤقتة ، مقال منشور على موقع الأهرام اليومي ، الرقم ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني www.AlaWamm-Net.Com

٩- د/احسان المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري .

١٠- د . مي العبد لله ، الاتصال والديمقراطية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .

١١- د. حسن على ، حقوق الإنسان ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، بلا سنة طبع ،

١٢- كامل القيم ، قياسات الرأي العام .. بينٌ المنظور الإعلامي والتوظيف السياسي، الحوار المتمدن ، العدد ٣٠٢٠ في ٢٠١٠/٥/١٣ .

١٣- د. كامل خورشيد ، مدخل إلى الرأي العام

١٤- شريهان توفيق، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام كلية الآداب جامعة أسيوط ١٩-٢٠ /٢/٢٠٠٨

١٥- د. على محمد رحومة ، الانترنيت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .

١٦- د.مراد بن على زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة الجرائم الالكترونية ، مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٩/٨/ ٢٠٠٩.

١٧- د.غسان منير حمزة ، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٨- ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص٣٧ ؛ بيروت ٢٠٠٢ .

١٩- كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) مجلة ترجمات – تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد ١٩ ، السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩ .

٢٠- نعومي صقر ، الإعلام الجديد وعملية التغير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي ، المركز اللبناني للدراسات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٢١- رامي خوري ، الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦.